دار نشر جامعة قطر
Qatar University Press

مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences
OPEN ACCESS

تقرير

Report

الندوة الدولية (عن بعد) لمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة قطر

حقوق الإنسان في أدب الطفل في العالم العربي - 26 سبتمبر 2020

نورة حمد الهاجري
مساعد باحث، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر

Virtual International Symposium of Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences - Qatar University, on:

Human Rights in Children's Literature in the Arab World - September 26, 2020

Noura Hamad Al-Hajri
Research Assistant, Ibn khaldon Center for Humanities and Social Sciences, Qatar University
nouraalhajri@qu.edu.qa

تحت عنوان «حقوق الإنسان في أدب الطفل في العالم العربي»، نظّم مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة قطر، ندوته الدولية عن بعد، مدة يوم واحد (26 سبتمبر 2020)، وبمشاركة عدد من الباحثين الأكاديميين والمتخصصين الذين شاركوا بتجاربهم وأبحاثهم في مجال الطفولة وأدب الطفل، وقُدِّمت فيها ثماني أوراق من تخصصات علمية متنوعة، هي: أدب الطفل، والنقد الأدبي، والتربية وطرق التدريس، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. تضمّنت الندوة ثلاث جلسات، افتتحت بكلمة الدكتورة حصة العوضي، الأديبة المتخصصة في أدب الطفل، ورئيسة قسم برامج الأسرة والطفل في تلفزيون قطر سابقًا.

جاءت كلمة الافتتاح التي ألقتها الدكتورة حصة العوضي (قطر) لتعبّر عن شكرها لمركز ابن خلدون على هذه المبادرة المهمة وطرحه هذا الموضوع مع المختصين والمهتمين في العالم العربي، وأشارت في كلمتها إلى أهمية الحقوق التي منحها الله عز وجل للإنسان، وما عليه من واجبات موكل بها، وكيف أن توسع المجتمعات والأمم حتّم معه توسعًا في الحقوق والواجبات، وتفصيلًا فيها حسب الدول ودساتيرها، حتى انتقلت البشرية إلى عهد المواثيق

للاقتباس: الهاجري، «تقرير عن الندوة الدولية لمركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، "حقوق الإنسان في أدب الطفل في العالم العربي" - 26 سبتمبر 2020»، **مجلة تجسير**، المجلد الأول، العدد 2، 2020

https://doi.org/10.29117/tis.2020.0048

© 2020، الهاجري، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0). تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

والمعاهدات الدولية والأممية التي سنت الحقوق، وشرعنت الواجبات، وأصبحت للبشرية نصوصٌ إنسانية تتضمن حقوقًا مثل: حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وحقوق ذوي الإعاقة وغيرها. فواجبات الإنسان لا تأتي مفردة وحدها، كل واجب يتبعه حق معين يتصل بذلك الواجب. وبيّنت في كلمتها أيضًا أن للإنسان حقوقًا وعليه واجبات، سواء كان صغيرًا أم كبيرًا، ذا دين أو من دونه، ذكرًا أو أنثى. وعرّجت إلى ذكر بعض الحقوق التي أولتها المنظمة الدولية عنايتها مثل: حرية التنقل، والمساواة أمام القانون، والحق في محاكمة عادلة، وحرية الفكر والوجدان، وحرية التجمع السلمي، وحماية الأقليات، وحظر الحرمان التعسفي، وغيرها من الحقوق. وأوضحت في كلمتها دور الكُتّاب والمعنيين بأدب الطفل في العناية ببثّ هذه الأفكار والقيم الأخلاقية والإنسانية والتربوية داخل نصوصهم الشعرية والقصصية والروائية، فجاءت أعمال الكثير من روّاد أدب الطفل العربي، ومن تبعهم من المؤلفين لا تخلو من تلك القيم والأخلاقيات والحقوق والواجبات، من خلال توظيف غير مباشر لها، ضمن أحداث وتسلسل تلك الروايات والقصص، التي تصل إلى جمهورها بكل يسر، عندما أشار عدد كبير من الأعمال الموجهة إلى الطفل إلى أفكار حقوقية مثل: المساواة بين البشر، وعدم نشر بذور الكراهية والحقد، وعدم اتهام الآخرين بالباطل، وصيانة حقّ المرأة والطفل، وعدم تعنيفهما، والتنديد بعمالة الأطفال، وغيرها من القضايا الحقوقية. وأكّدت في نهاية كلمتها أهمية بثّ الحماس في نفوس المبدعين العرب للمساهمة في ملء مكتبة الأطفال العربية بكل ما يهيئ لهم سبل العيش الكريم في حاضرهم ومستقبلهم.

بدأت الجلسة الأولى التي ترأستها الدكتورة امتنان الصمادي، وقُدّمت فيها ورقتان، تناول الأستاذ الدكتور علي عاشور الجعفر (الكويت) كلمة البدء فيها، وسعى في ورقته وعنوانها «فعل القراءة والكشف عن بهاء الاختلاف: قراءة في أربعة نماذج من قصص الأطفال» إلى إبراز أهم الحقوق التي تناولت موضوع التمييز وعدمه، وبصوره المتعددة (العرق، والجنس، والطبقة، والعمر ... إلخ)، من خلال قراءات أجراها على طلاب المدارس في الكويت، وعبر ملاحظته لاستجابات الأطفال، ومناقشات معهم حول القصص المقروءة، موظِّفًا في دراسته المنهج الوصفي التحليلي لعينة مقصودة من النصوص القصصية (أربعة نماذج)، للكشف عن أشكال التمييز، وآليات عرضه، تعبيرًا وتصويرًا؛ لتوعية الأطفال بحقوقهم، ومؤكدًا أهمية الأخذ بالنص والصورة معًا؛ لمعرفة الكيفية التي تم فيها التصوير والتعبير عن هذه الحقوق. وقد أبرز الجعفر في ورقته أهمية تعريف الأطفال بأنواع التمييز من خلال تنبيههم إلى القراءة الناقدة التي تحاول أن تكشف للطفل القارئ معانيَ غير التي يكشفها سطح المعنى، من خلال طرح أسئلة قادت مسار البحث، هي: ما مدى إمكانية اكتشاف الأطفال لبعض أنواع التمييز أثناء قراءتهم للقصص؟ وهل الحوار مع الأطفال وتنبيههم إلى بعض النقاط في القصة يساعدهم على مزيد من التعمق في بيان أشكال التمييز؟ وهل تعريف الأطفال بكيفية القراءة النقدية سبيلٌ لكشف أنواع التمييز في القصص المعروضة عليهم؟ خلص الجعفر فيها إلى أهمية تناول أدب الأطفال للاختلاف، والتعرض له في قصص الأطفال وأدبهم عامة، كما وضّح أهمية الصور في بيان المعاني وإدراك دلالاتها، وأكّد أهمية مناقشة القارئ الصغير لتلك المعاني والتعمق فيها، وتوصّل إلى أن بعض الأعمال الأدبية الموجهة إلى الطفل تحتاج إلى سن إدراكي أعلى قد لا يستوعبه الطفل في مراحل طفولته المبكرة الأولى، إلا إذا قدمت له على سبيل المتعة وليس القراءة الواعية.

وقدمت الدكتورة طاهرة داخل طاهر (العراق) ورقتها الثانية - أُجلت للجلسة الثالثة؛ نظرًا إلى صعوبة اتصالها بالشبكة العنكبوتية - بعنوان «المتغيرات الفكرية في أدب الأطفال وتعالقها مع حقوق الطفل في العراق»، استعرضت فيها سياق التحولات في العراق وأثره في توجيه كتابات الأدباء المختصين بأدب الطفل في العراق، والذي ظهر لها عبر دراستها أكثر من مئتي عمل من الأعمال القصصية والشعرية، وبيّنت فيها أن التحولات الفكرية التي طرأت على أدبيات الأطفال ارتبطت بالتغيير الحاصل على التفكير الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والمعرفي في تاريخ العراق، مما انعكس على الأدب عمومًا، وأدب الأطفال خصوصًا، وعلى نتاجاته، ووسائطه، وأهمها التفاتة الكُتَّاب الفكرية إلى الكتابة نثرًا وشعرًا في قضايا حقوق الطفل في العراق من خلال أدبياته. فما حدث مع العراق من تغير نظام الحكم، والسياسة المحلية والدستور تغيرت معه وجهات النظر الفكرية في النصوص الأدبية الشعرية والنثرية التي تثير الحماسة إلى الحرب، أو التي ترمز إلى القتال،

واستبدلت بنصوص خالية إلى حد ما من العنف وتقترب من الدعوة إلى السلام والتآخي بين أطياف الشعب العراقي ومكوناته. وخلال مرحلة ما، لاحظت طاهر غيابًا لموضوعات حقوقية ونقصًا لبعض الحقوق مثل: مكانة الأنثى، وأهمية حرية الرأي، وأوضحت أن جميع الموضوعات التي تشتمل عليها حقوق الطفل في العراق لم تنتظم فكريًا في أدب الأطفال، بل اقتصرت على موضوعات محددة، منها: مفهوم الوطن الآمن والصحة والتعليم وطلب الحرية، والحق في اللعب في أوقات الفراغ، والحق في طلب المعلومة. وقد وجدت أن الجنس الشعري يتضمنها ويحتضنها أكثر من المضمون القصصي. وعبر دراستها عددًا من النصوص الشعرية القصصية، خلصت طاهر إلى عدد من النتائج منها: أن التعبير عن حقوق الطفل في العراق هو تعبير ضمني غير صريح تحدده المضامين، ويمكن الدارس أن يستوحيه من خلال معرفته واطلاعه على حقوق الطفل، وأنّ حقوق الطفل تعالقت كثيرًا مع المتغيرات السياسية والفكرية التي مرَّ بها البلد، كما أوضحت ذلك بحسب المدد الزمنية في دراستها من عام 2004 إلى 2019، وأشارت من خلال قراءاتها إلى مئات أدبيات الأطفال، ومعرفتها الشخصية لكثير ممن يكتب للأطفال في العراق، فإن الأجيال ممن كتبوا للأطفال وتحديدًا جيل الخمسينيات والستينيات والسبعينيات قد تمثلوا أيديولوجيات فكرية قلقة، وغير متسامحة، لم يهتموا كثيرًا بالقضايا التي تُعنى بتفكير الطفل، وتشكيل شخصيته والاستماع إلى آرائه، وحمايته من العنف والتعسف وأشكال التجاوزات، فضلًا عن حمايته من أشكال التمييز. وتساءلت طاهر في ختام حديثها: هل لدى جميع ممن يكتبون للطفل دراية كاملة وموضوعية بمواد اتفاقية حقوق الطفل حين طبقوا بعض موضوعاتها في أدبياتهم الإبداعية بطريقة فنية غير مباشرة؟ وهل يتوافقون فكريًا مع بنودها بمستوى متفق أو غير متفق؟ وأي بنود الاتفاقية ستكون باعتقاد الكتاب والشعراء أقرب إلى التطبيق والكتابة؟

أعقب الجلسة الأولى تناولٌ لموضوعات حقوقية اتصلت بالحقوق المدنية والسياسية والهوية، حيث جاءت أوراق الجلسة الثانية مخصوصة بهذا الشأن، في جلسة ترأسها الدكتور لؤي علي خليل، وشارك فيها ثلاثة باحثين، قدّم أولى المداخلات الأستاذ الدكتور العيد جلولي (الجزائر) بعنوان «الحقوق المدنية والسياسية في أدب الطفل العربي (دراسة في المنجز الحقوقي)»، واستهلّها بقوله: إن المتتبع لأدب الطفل العربي يصدمه هذا الفراغ المحزن في موضوع حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة أخص، ومردّ ذلك عنده أن الأدب العربي ككل يعاني من هذا الفراغ، إلا أنه مع ازدياد الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع العربي بدأت تظهر على استحياء بعض الملامح والإشارات لحقوق الطفل في أدب الطفل». وعلى حدّ قول جلولي، تأتي مداخلته لسد هذا الفراغ المحزن، إذ تسعى إلى محاولة الإسهام في دراسة المنجز الحقوقي في أدب الطفل العربي، وتمثلاته إبداعيًا من خلال دراسته عينات ونماذج من أدب الطفل العربي، وباستقراء، وتتبع الحقوق المدنية والسياسية للطفل فيها، والمركزة على الكشف عن الحقوق المدنية في العدالة والمساواة مع الآخرين، ويتمحور السؤال الأهم الذي تنبني عليه كافة التساؤلات الأخرى في ورقته حول: ما الحقوق المدنية والسياسية للطفل العربي وتجلياتها في مجال أدب الأطفال؟ وهل استطاع هذا الأدب تمثل هذه الحقوق؟ حتى نستطيع القول إن هناك ثقافة حقوقية مكرسة للأطفال من خلال هذا الخطاب؟ أم أن المنجز الحقوقي لا يزال غائبًا عن التناول والمعالجة؟ وتساءل عن إمكانية ردم هذه الهوة، وسد هذا الفراغ من خلال إقامة مثل هذه الندوات الدولية حول حقوق الإنسان، وتشجيع الأدباء على تمثل الثقافة الحقوقية في مجال الإبداع الأدبي، ووضع الشروط التربوية والمعايير الفنية حتى لا يتحول هذا الخطاب إلى إرشادات قانونية وحقوقية بعيدًا عن شروط الفن الجميل. وقد خلص جلولي في حديثه إلى أن الأدب الموجه إلى الأطفال يتسم بخصوصيات تضبط المبدعين في هذا المجال، وتجعلهم في حالة وعي بالمراحل العمرية التي يمر بها الأطفال، والموضوعات التي يتجاوب معها هؤلاء، إضافة إلى الاعتبارات التربوية والنفسية، وهذا لا يعني عنده التضحية بالأسس والمقومات الجمالية؛ فالأدب الموجه إلى الأطفال عمل فني جمالي قبل أن يكون عملًا تربويًا تعليميًا. ثم قدمت الدكتورة سهام حرب (لبنان) التي بحثت في الأدب الموجّه إلى الطفل في لبنان ورقتها المعنونة بـ «أدب الأطفال اللبناني وشرعة حقوق الطفل: بين التمثّل والتستّر»، وتقوم على فريدات ثلاث، أولاها: ثمّة تستّر على انتهاكات حقوق الطفل لأسباب اجتماعيّة وثقافيّة في مجتمع بطريركيّ ذكوريّ، وثانيتها: لم يتمثّل بعد عدد كبير من الكتّاب حقوق الطفل؛ لقصور في الوعي السياسيّ والحقوقي، ولأسباب

اقتصاديّة مرتبطة بسوق الكتاب (النشر)، وآخرها ثمّة تطفّل على ميدان الكتابة للأطفال الصعب والمعقّد، على قاعدة الظنّ الخاطئ أنّ الجميع في وسعه الكتابة لهم. وعبر نقاش الورقة ودراستها عددًا من النماذج التي قدمتها دور النشر اللبنانية، وعبر لقاءات أجرتها حرب مع بعض كُتَّاب أدب الطفل في لبنان، ومن خلال دراسة أدبية وصفية وسيميولوجية، تبيّن لها أنّ قلّة من الكتّاب اللبنانيين تمثّلوا شرعة حقوق الطفل وساهم في نشرها في نتاجه، وأنّ آخرين تستّروا لأسباب اجتماعيّة وثقافيّة في مجتمع بطريركيّ ذكوريّ. وثمّة آخرون - حسب رأيها - لم يبلغوا النضوج الفنّيّ ليشرعوا في كتابة صعبة ومعقّدة للأطفال. واختتمت ورقتها بقولها: على الرغم من تسليمنا بأنّ أدب الأطفال يعيد إنتاج المنظومة الاجتماعيّة-الثقافيّة السائدة، فإنّه في المقابل ممارسة أدبيّة فنّيّة بامتياز، يقودها مبدعون مجدّدون يفتحون آفاقًا تتخطّى السائد المكرور، ومغامرتهم هذه تفترض شروطًا موضوعيّة لم تنضج بعد، وإن شهدنا بعض ملامح حراكها. لكنّ هذه المغامرة تقع بين مطرقة مجتمع ذكوريّ تقليديّ، وسندان دور نشر تهجس بالمداخيل الإضافيّة. ثم جاء بعدها دور الدكتورة صليحة سبقاق (الجزائر) التي اقتصرت على حق الهوية العربية ولا سيما ما يخصّ الهوية الفلسطينية، من خلال دراستها أعمال القاص محمد جمال عمرو، تحت عنوان «تمظهرات حقّ الهويّة في أدب الطّفل العربي: قصص محمد جمال عمرو أنموذجًا». وبمقاربة أدبية نقدية تتبعت سبقاق الاستراتيجيات الفنية التي وظّفها الأديب في قصصه لتناول حقّ الهوية والتأكيد عليه، ونقله أدبًا تخييلًا للقارئ الطفل. كما بيّنت أن الكاتب قد اعتمد الآليات الفنية الجمالية لجعلها تؤثر في الطفل المتلقي التأثير الذي لا ينتهي بانتهاء لحظة التلقي، ولكنه التأثير المستمر الذي يتملّك الطفل ويدفعه إلى التمسّك بهويته من خلال اعتماده المزج بين الخيال والتخييل بإبعاده الخيال عن وظيفته الجمالية المعتادة وإدخاله دائرة الوظيفية عن طريق عملية التخييل، ما يجعل الطّفل المتلقّي يصل بخياله إلى حدود الواقع الذي تتشكّل فيه تمثلات هويته، ويتعداها بواسطة التخييل إلى حدود المأمول الذي يقود إلى انتصار العربي الذي يتمسّك بهويته ويجاهد في سبيلها. وحسب رأيها، فإنها ترى أن الأديب محمد جمال قد تمكّن بتركيزه على التّراث التاريخي العربي والقضية الفلسطينية من تطويع عقل الطفل المتلقي ووجدانه في آن واحد، مما يجعله قادرًا على المطالبة باسترجاع حق هويته وكينونته. وقد أكّدت معه سبقاق اعتماد الكاتب على مكونين أساسيين من مكونات الخطاب السّردي في تعزيز الانتماء وتشكيل الهوية العربية وتقديمها للطّفل المتلقّي، هما: توظيف الشّخصيات في القصة توظيفًا استراتيجيًا، والمزاوجة بين الفضاء الزماني والمكاني من أجل مفاعلة ما هو تاريخي وما هو تخييلي؛ لأن العربي في الأساس يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتاريخه وأرضه.

وأدار نقاش الجلسة الثالثة والأخيرة أستاذ علم الاجتماع الدكتور الشاذلي بيه الشطي، وقد ضمّت ثلاث أوراق تنوعت مواضيعها، ففي ورقة الدكتور مصطفى قمية (المغرب) التي جاءت بعنوان «حق الطفل في حرية التعبير في المغرب: قراءة سوسيولوجية للنصوص الأدبية الموجهة إلى أطفال المدرسة الابتدائية» ارتكزت المداخلة على حق حرية التعبير في الكتب المدرسية. وبدأ قمية الحديث بقوله: إن الحديث عن الحق في حرية التعبير في المغرب على الأقل ما يزال يرتبط ارتباطًا وطيدًا بالكبار، ويقتصر عليهم، ويتم تجاهل - بقصد أو بغير قصد - هذا الحق بالنسبة إلى الأطفال، فيبدو الأمر كما لو أنه لا يعنيهم كثيرًا، ولا يفيدهم، ولا تُرْجى فائدة من وراء تمتّعهم به. وفي هذا، من دون شك، تبخيس لهم، واستمرارية لنظرة سلبية وقدحية متوارثة إلى الطفل بوصفه كائنًا غير راشد، وغير مسؤول عن أفعاله وعن أقواله. وعزّز قمية رفضه هذا الفكر السابق، من خلال دراسته التي عرضها، وتأكيده فيها أهمية ضمان حق الطفل في حرية التعبير، ولا سيما في المدرسة التي تسمح له ببناء شخصية قوية ومستقلة وقادرة على التفاعل إيجابيًا مع الآخرين، وتُبعده عن التعصب والكراهية والعنف، وتغرس فيه قيم التسامح والتعايش والحوار البنّاء الذي ينطلق من تعدّد المواقف واختلاف وجهات النظر وغياب الحقيقة الواحدة، وتُعدّه في النهاية لأن يصبح مواطنًا نشيطًا، فاعلًا في مجتمعه ومؤثرًا في اختياراته. وعبر مطالعاته بعض النصوص الأدبية المقدمة للأطفال سواء باللغة العربية أو الفرنسية، خلص قمية إلى أن هناك وعيًا آخذًا في التبلور في الكتب المدرسية المغربية يخصّ أهمية حق الطفل في حرية التعبير، ويبرز هذا الوعي في حضور نصوص قانونية ومؤسسات تحثّ عليه، غير أنه في المقابل، ليست هناك نصوص إبداعية قوية ومعبرة كثيرة تلائمه وترسّخه ثقافةً وسلوكًا. فالنصوص

الإبداعية المتضمنة في الكتب المدرسية المغربية لا تولي لحق الطفل في حرية التعبير أهميةً قصوى مقارنة بالحق في الحياة والصحة والسكن، أي تلك الحقوق التي تضمن للطفل البقاء والاستمرارية في الحياة. وفي هذا الإطار، يصل قمية إلى أن الحق في حرية التعبير يبدو كما لو أنه حق ثانوي في حياة الطفل. ثم قدّمت بعد ذلك الدكتورة صباح عايش (الجزائر) ورقتها بعنوان «أثر أدب الطفل المتعلق بالإعاقة في تغيير اتجاهات الأطفال العاديين نحو الإعاقة: دراسة ميدانية على تلاميذ الابتدائي»، اهتمت فيها بعرض أهمية قراءة أدب الأطفال الذي يحتوي على صور إيجابية عن المعاقين على مواقف التلاميذ العاديين، من خلال عينة قصدية على الأطفال، معتمدة على أداة القياس المتمثلة في النسخة المنقحة من استبيان الاتجاه نحو المعاقين لتلاميذ الابتدائي (The Primary Student Survey of Handicapped Persons, PSSHP) من إعداد (Esposito & Peach, 1983) وتعديل (Dyson, 2005)، وقامت عايش بقراءة ثلاث قصص على الأطفال لملاحظة درجة استجابتهم وتغيراتها بعد قراءة القصص. توصلت بعدها إلى تحسن نسبي في فهم الإعاقة. أما الورقة الأخيرة في الندوة قدّمها الدكتور جمال بوطيب (المغرب) وعنوانها «تمثلات حقوق الإنسان في أدب الأطفال: المرجع والدلالة» افترض فيها أنه إذا كانت مرجعيات حقوق الإنسان موحدة على مستوى النصوص والتشريعات من خلال المواثيق الدولية والنصوص التنظيمية، فإن تمثلاتها ودلالتها تختلف بحسب التلقيات وتنوعها، والسياقات وشروطها، مما ينعكس على المتن الإبداعي المكتوب كيفما كان جنسه. وأشار إلى أن التباين في فهم النصوص المرجعية لحقوق الإنسان وتفسيرها وتأويلها، بما في ذلك حقوق الطفل، يمكن أن يظهر جليًا في النصوص الإبداعية الموجهة إلى هذه الفئة العمرية بمختلف تجلياتها، مما ينتج منه تباين في تلقيات الكاتب المبدع للطفل، وفي إدراك مدرسي الأطفال وأوليائهم، وفي ممارسات الأطفال أنفسهم في تلقي تلك الرسائل الأدبية. ويرى بوطيب أنه لا مناص من الاقتراب النقدي والمساءلة الواعية لاستعمالات المعنى من جهة، والدلالة من جهة أخرى في تداخلهما، والرمز من جهة، والتأويل من جهة أخرى في تكاملهما، فمن بعض ملاحظاته في ورقته ما يؤكد فرضية أن الاشتغال القيمي يقود حتمًا إلى الاشتغال على حقوق الإنسان وتمثلها، وقد لاحظ أيضًا خطأ الكثير من كُتَّاب الطفل حين يعتقدون أن ما يكتبونه يندرج في إطار زرع قيم أو استنباتها، وهو ما قد ينافي كثيرًا من المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الطفل بصفة خاصة، لا سيما حين يعتقدون مثلًا أنهم ينصّون على أهمية قيمة العمل، غافلين أنهم يشغّلون الأطفال الذين تمنع المواثيق الحقوقية للطفل عملهم في الصغر. وقد ختم بوطيب ورقته بجملة توصيات منها: أن أي بحث في موضوع حقوق الإنسان ينبغي أن يراعي التداخل بين مجالاتها، وعدم فصل البحث عن حقوق الإنسان في أدب الطفل عن مرجعيات القيم بمختلف خلفياتها، والعمل على تفعيل ممارسة نقدية، من أجل «تنخيل» النصوص الموجهة إلى الأطفال وغير المراعية للبعد الحقوقي والقانوني في متونها.